بسم الله الرحمن الرحيم



الأزمة المالية العالمية

حقيقتها وأسبابها وتداعياتها وسبل العلاج

المجد

أعد موقع "المجد نحو وعي أمني" دراسة حول الأزمة المالية العالمية الحالية التي عصفت بجميع المؤسسات المالية في العالم, وأدت إلى إعلان الكثير منها الإفلاس, وسارعت جميع الحكومات للتدخل في محاولة لإنقاذ المنظومة الاقتصادية التي بدأت تتداعى لتتحول إلى أزمة سياسية فرضت نفسها على الانتخابات الأمريكية وعلى مختلف الحكومات والبرلمانات في العالم.

يكاد يوجد اتفاق عام علي أن حجم الأموال الضخمة التي تم ضخها في القطاع العقاري كان بمثابة السبب الأكبر لما يعانيه الاقتصاد الأمريكي حاليا,وما حدث ببساطة هو تقديم قروض عديدة وكبيرة لقطاعات واسعة من الأمريكيين دون عمل دراسات جدوى دقيقة عن قدراتهم المالية علي سداد أقساط هذه القروض, وتبين بعد ذلك أن50% من الذين حصلوا علي هذه القروض لم يستخدموها في الغرض المخصص لذلك. وقام هؤلاء المقترضون ببيع المنازل التي حصلوا عليها بمجرد حصولهم علي القروض من البنوك, وبعد ذلك استغلت البنوك المقرضة أدوات مالية غير مضمونة. فالقروض العقارية بفوائد متدنية أوجدت سوقا ناشطاً للعقارات, وزادت في طلبها, مما رفع قيمة المنازل وحولها إلي أصول مرهونة قابلة لإضافة ديون أخري, بهدف تحقيق رفاهية الأسر المالكة للمنازل.

ومع توسع الإقراض العقاري, بجانب الإقراض لشراء السيارات الفارهة والقيام بنزهات وترميم المنازل والأثاث الفخم, لجأت البنوك إلي إصدار سندات في مقابل رهونها العقارية وبيعها إلي مستثمرين عالميين, مقابل فوائد. وقام هؤلاء المستثمرون ببيع هذه السندات مرة أخري أو رهنها لدي صناديق استثمار أو تحولت لشراء مزيد من السندات العقارية, في حين أن السندات ذاتها, ناتجة أيضا من قروض عقارية, أو للسلع الكمالية المعمرة مثل السيارات. وتراكمت الأخطاءعلى النحو التالي:



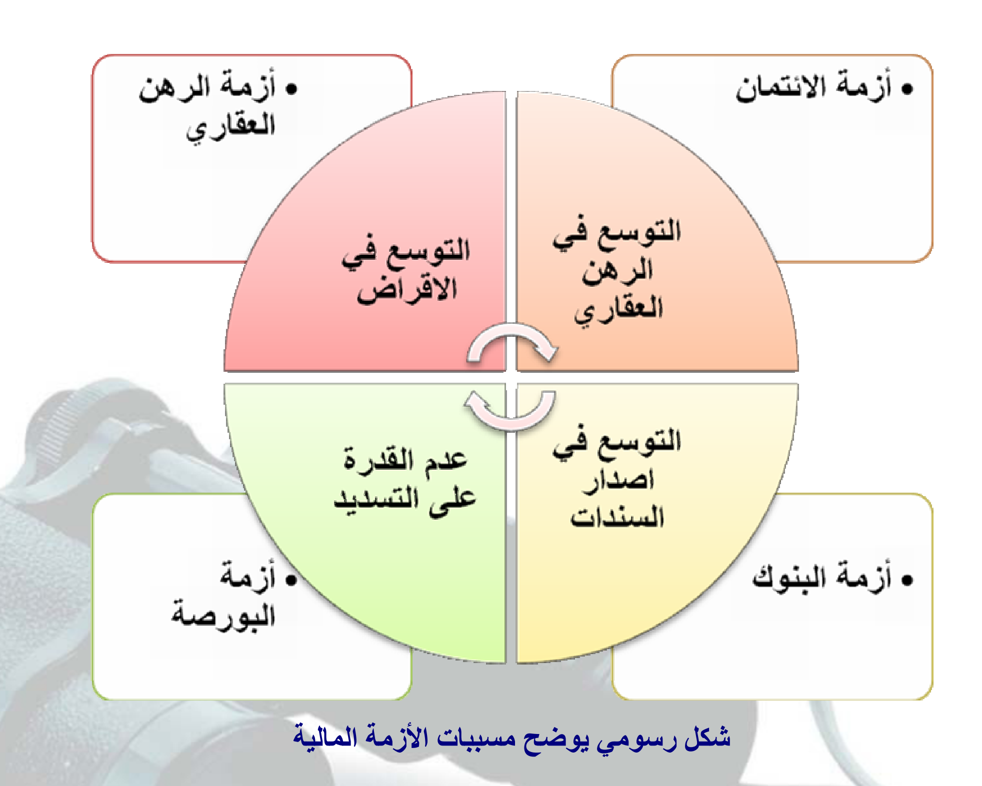
الخطأ الأول نتج من التوسع في الإقراض لقاء فوائد ترتبط بالمستويات التي يقرها البنك المركزي الأمريكي, وهذه ارتفعت من1%, لدي عقد القرض العقاري, إلي4.5% بداية الأزمة العام الماضي.

حيث منحتهم السوق العقارية قروضا على أن تنحصر عملية السداد في السنوات الثلاث الأولي علي تسديد الفوائد فقط علي القرض, ومع ارتفاع الفائدة المتحركة عجز غالبية المقترضون عن سداد أقساط أصل القرض والغرامات المالية العالية المترتبة علي عدم السداد مما فاقم من حدوث المشكلة. وجاء بعد ذلك الالتباس في الأصول الضامنة للقرض أو للسندات, وهو بمثابة الخطأ الثالث, فالبنوك اعتبرت أن المنازل المرهونة هي ضمانة لقروضها, بينما اعتبرها مالك السندات العقارية أنها في حوزته أيضا, وعندما أوجبت الأنظمة التأمين علي السندات العقارية, تحملت شركات التامين الكبرى عبء هذه السندات, التي اعتبرت, إلي حد بعيد, منيعة علي الانهيار.

الأمور كلها كانت رهنا بحال المقترض الأساسي, ومدي قدرته المالية للوفاء بالالتزامات, وعندما عجز عن السداد, زاد ثقل الدين عليه وتحولت السندات إلي عبء, وصارت سندات رديئة تسببت بانهيار المصارف المقرضة, لحاجتها إلي سيولة, وأصابت صناديق الاحتياط والمستثمرين بخسائر, امتدت لتضرب شركات التامين علي السندات العقارية.

من غير الممكن توقع دقيق لتداعيات الأزمة ولكن من المؤكد أنها الأسوأ حيث صرح آلان جرينسبان محافظ البنك المركزي الأسبق وكان محقا عندما وصف ما يحدث حاليا بأنه أسوأ أزمة مالية تواجهها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية.

الإطار النظري للأزمة المالية



شكل رسومي يوضح مسببات الأزمة المالية



الأزمة والحروب الأمريكية

بالتأكيد الحرب التي تخوضها أمريكا دون انتصارات لها علاقة مباشرة بالأزمة المالية ، لقد أنفقت الحكومة الأمريكية قرابة الـ (560) مليار دولار كنفقات معلنة مباشرة في حرب العراق ، أما النفقات المباشرة في الحرب المعلنة على "الإسلام" ككل فقد بلغت أكثر من (1,000,000,000,000) أي أكثر من "تريليون" دولار ، وهذا المبلغ سُحب من الاقتصاد الأمريكي ليُنفق خارجها فتعطّلت عجلة الاقتصاد فيها ، هذا عدا النفقات غير المباشرة وغير المُعلنة .

سبع سنوات عجاف مرّت على الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي : استُنزفت فيها الأموال، وسُكبت فيها الدماء ، وحُملت الأشلاء سراً لتُقبر في أمريكا ، ورئيس البيت الأبيض يمني شعبه النصر على "الإرهاب"

في هذه السنوات الطوال على الشعب الأمريكي ، كان بوش يُنفق أكثر من 40% من ضريبة الفرد الأمريكي على جيشه المهزوم ، وهذه كارثة اقتصادية بكل المقاييس ، ولكن إدارة بوش كانت تأمل بتعويض هذه الأموال من نفط بحر قزوين والخليج والعراق وإيران.

تداعيات الأزمة المالية

يمكن تحليل عالمية الأزمة المالية بالاعتماد على ثلاثة عوامل يتعلق العاملان الأول والثاني بمختلف بلدان العالم ويرتبط العامل الثالث بالدول التي تتبع سياستها النقدية نظام الصرف الثابت مقابل الدولار. وتصب جميع العوامل في محور واحد وهو فقدان الثقة بالسياسة الاقتصادية الأميركية.

□ العامل الأول والأساس :هو ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية. فالولايات المتحدة اكبر مستورد في العالم حيث بلغت وارداتها السلعية 1919 مليار دولار أي 15.5% من الواردات العالمية)إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2006 الصادرة عن منظمة التجارة العالمية. (

□ أما العامل الثاني فهو تعويض الخسارة حيث اعتاد بعض أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في عدة أسواق مالية في آن واحد, فإذا تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فأن أسهمهم في دولة أخرى قد لا تصيبها خسارة. وفي حالات معينة عندما تهبط أسهمهم في دولة ما فسوف يسحبون أموالهم المستثمرة في دولة أخرى لتعويض الخسارة أو لتفادي خسارة ثانية. وتتم عمليات السحب الجماعي في الساعات الأولى من اليوم الأول لخسارتهم. في بعض البلدان العربية كمصر والسعودية هبط المؤشر العام بسبب هذه العمليات التي قام بها مستثمرون في هذين البلدين نتيجة خسارتهم في وول ستريت.

□ وفيما يتعلق بالعامل الثالث فيتمثل بالخوف من هبوط جديد وحاد لسعر صرف الدولار الأميركي مقابل العملات الرئيسة الأخرى. وهبطت قيم الأسهم بين مطلع عام 1987 ومطلع عام 2008 في الولايات المتحدة سبع مرات بنسب عالية,

وفي كل مرة يتراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأوروبية بسبب لجوء البنك المركزي الأميركي إلى تخفيض أسعار الفائدة.

وهذا التراجع يعني خسارة نقدية للاستثمارات بالدولار سواء في الولايات المتحدة أم خارجها. وتحدث هذه الخسارة أيضاً وبنفس النسبة في البلدان التي تعتمد عملاتها المحلية على سعر صرف ثابت أمام الدولار كما هو حال غالبية أقطار مجلس التعاون الخليجي. وعلى هذا الأساس فان أية أزمة مالية في الولايات المتحدة تقود إلى سحب استثمارات من هذه الأقطار لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة كأوروبا وبلدان جنوب شرق آسيا..

تداعيات الأزمة على الولايات المتحدة الأمريكية

توقعت مصادر مقربة من الأوساط الاقتصادية الأمريكية أن يقوم البنك الاحتياطي الفيدرالي بإجراء خفض جديد للفائدة قد يبلغ 0.75 في المائة لمواجهة أزمة الائتمان التي تعصف بالبلاد، وإن كان ذلك سيقود إلى تعرض أسعار صرف الدولار إلى تراجع جديد.

غير أن بعض الخبراء قللوا من أهمية الخطوة التي قد يتخذها البنك، مشيرين إلى أنها لن تعالج العامل الأساسي الذي يقود إلى تراجع الأسواق المالية، والمتمثل في حالة الهلع التي يعيشها المستثمرون، محذرين من أن أي خفض جديد للفائدة سيقود إلى "انهيار الدولار."

ويعمل مدير البنك الاحتياطي الفيدرالي، بن بيرنانكيه منذ فترة على محاولة إيجاد الطرق الكفيلة بوقف تدهور الاقتصاد الأمريكي الذي يرى البعض أنه متجه نحو الركود، أو على الأقل التخفيف من وطأة الأزمة التي يعيشها.

ويتوقع بعض الخبراء أن يقوم بيرنانكيه باعتماد مقاربة "هجومية" للوضع الراهن في الاقتصاد الأمريكي، من خلال خفض الفائدة خلال الاجتماع المقرر بمعدل 0.75 في المائة أو حتى واحد في المائة وفقاً لأسوشيتدبرس.

بالمقابل، شكك ديفيد ويس، كبير خبراء الاقتصاد في مؤسسة "ستاندرد أند بورز" المالية في فعالية خطوة البنك الاحتياطي الفيدرالي، قائلا إن خطوة خفض الفوائد في حال اتخاذها "لن تعالج المشكلة الأساسية المتمثلة في أن أسواق المال مصابة بحالة هلع."

وأضاف :الاحتياطي الفيدرالي يحاول، لكنه لا يمتلك عصا سحرية قادرة على حل جميع المشاكل.

أما ريتش ياما رون، وهو خبير في مؤسسة "أرغوس" للأبحاث، معروف بمعارضته الشديدة لخيار خفض الفوائد فيرى أن خطوات بيرنانكيه الطارئة بشكل ضخ أموال إلى مؤسسات في "وول ستريت" واللجوء بصورة متكررة إلى خفض الفائدة تعود بأثر عكسي على الأسواق وتزيد من اختلالها.

وذكر ياما رون أن إجراء خفض جديد على أسعار الفائدة لن يكون له آثار إيجابية ملموسة، بل سيؤدي إلى تراجع سعر صرف الدولار مجدداً أمام اليورو والين، الأمر الذي سيزيد تكلفة الحصول على الخامات الأولية مثل الذهب والنفط.

وأضاف: "خفض الفائدة بمعدل واحد في المائة سيقود الدولار إلى انهيار محتمل، نحن الآن في وضع سقوط حر، لكن علينا الانتظار (في حال خفض الفائدة) لرؤية كيف يكون الانهيار."



إجراءات العلاج

حلول عاجلة على المستوى العالمي :

1. البنوك المركزية في مجموعة الاقتصاديات الرئيسية في العالم، ومنها البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان، تتفق على ضخ 180 مليار دولار في الأسواق عن طريق زيادة مشترياتها من سندات الخزانة الأميركية.

2. عشرة مصارف دولية توافق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، كما تعلن المصارف المركزية موافقتها على فتح مجالات التسليف.

مشروع خطة إنقاذ القطاع المصرفي الأميركي

في حين تسعى الإدارة الأميركية عبر مشروع خطة إنقاذ القطاع المصرفي الذي أدخلت عليه تعديلات طفيفة وأقره مجلس الشيوخ، إلى قيام الدولة بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهون العقارية.

وتهدف هذه الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

وينص القانون على مهلة لهذه الخطة تنتهي يوم 31 ديسمبر/كانون الأول 2009 مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لمدة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة.

أولا: الضمانات لمكلفي الضرائب

□ يتم تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليارا بطلب من الرئيس. ويملك أعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه في 700 مليار دولار.

□ تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

□ يكلف وزير الخزانة التنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.

<u>وأدرجت في النص مادتان جديدتان:</u>

□ رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.

□ إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها حوالي 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

ثانيا- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم:

□ منع دفع تعويضات باهظة لرؤساء أو مدراء الشركات الذين يتم تسريحهم أو يستقيلون بعد أن عملوا في شركات باعت أصولا إلى وزارة الخزانة طالما تساهم الخزانة فيها.

□ منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها. وحددت المكافآت لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بـ500 ألف دولار.

□ وتنص الخطة على استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق.



تداعيات الأزمة على دول أوروبا

 اعتبر وزير الدولة لشؤون الأعمال البريطاني بيتر ماندلسون اقتصاد بلاده في حالة "سيئة للغاية".

 الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك "أتش بي أو أس" عن طريق قيام بنك لويدز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنية إسترليني.

 انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

 هبط اليورو بنسبة 1.1 في المائة أمام الدولار إلى 1.3617 دولار بعد هبوطه في وقت سابق إلى أدنى مستوى له منذ 13 شهرا في التعاملات على نظام اي.بي.اس عند 1.3595 دولار.

 وانخفضت العملة الموحدة ثلاثة بالمائة ووصلت إلى 140.46 وسجلت أدنى مستوى في عامين ونصف العام عند 139.96 ين.

 انخفضت الأسهم الأوروبية مسجلة أعلى نسبة تراجع في يوم واحد على الإطلاق حيث أغلقت على أدنى مستوياتها خلال أربع سنوات وسط إقبال المستثمرين على بيع الأسهم بمختلف القطاعات .

 كما بلغ متوسط الخسائر التي منيت بها أسواق أوروبا الرئيسية، وهي بورصة لندن وباريس وفرانكفورت، قرابة خمسة في المئة.

 وقد خسر مؤشر فوتسي يوروفيرست/ 300 البريطاني الأوروبي نحو 6,9 في المائة من قيمته، حيث سجل تراجعات وصلت في بعض مراحل التداول إلى أدنى مستوى مسجل منذ نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2004.

 وفي ألمانيا فقد مؤشر داكس أكثر قليلا من سبعة في المائة من حجمه في تعاملات ما بعد ظهر الاثنين.

 وفي روسيا انهار المؤشران الرئيسيان في روسيا وسجلا خسارات حادة، مما دفع السلطات المالية إلى تعليق التداول في السوق خشية مزيد من الانهيارات.

 وتراجع مؤشر ار تي اس الرئيسي المربوط بالدولار بمعدل 19 في المائة، وهي أسوأ نتيجة في تاريخ المؤشر.

 وفي باريس تراجع مؤشر دكسيا الرئيسي بأكثر من 14 في المائة، على الرغم من إعلان المصارف البلجيكية أنها لن تكون مكشوفة بشكل كبير على تداعيات وانعكاسات الأزمة المالية، وعلى الأخص القطاع المصرفي الألماني المتعثر.

 وفي النمسا خسر مؤشر اتكس أكثر من ثمانية في المائة من قيمته، بسبب التراجع الحاد في أسعار أسهم بعض المصارف النمساوية.

 شهدت أسواق الأسهم الروسية انخفاضا حاداً في الأسابيع الأخيرة وهبط مؤشر آر تي إس للأسهم المقومة بالدولار بنسبة 19.1% يوم الاثنين.

الإجراءات العلاجية الأوروبية

اتخذ وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي عدة إجراءات تستهدف استعادة الثقة في النظام المالي الأوروبي والحفاظ على ثقة المودعين، وذلك من خلال :

 زيادة الدعم المقدم للبنوك الكبيرة لمواجهة الفوضى المالية التي اجتاحت العالم بسبب تداعيات الأزمة المالية.

 رفع مستوى ضمانات الودائع بأكثر من الضعف إلى خمسين ألف يورو (67930 دولارا) مقارنة مع عشرين ألف يورو في ظل القواعد الحالية، وذلك في إطار تشديد الإجراءات الرامية إلى ضمان عدم ضياع الودائع. وأوضحت وثيقة صدرت عن اجتماع وزراء المالية في لوكسمبورغ أن المجتمعين اتفقوا على رفع السقف إلى هذا المستوى وهم يدركون أن الكثير من الدول عازمة على رفع الحد الأدنى إلى مائة ألف يورو.

 أعلنت روسيا عن ضخ 950 مليار روبل (36.4 مليار دولار) إضافية في إطار دعم طويل الأجل للبنوك.

 وكانت ألمانيا قد تبنت أمس الأحد خطة لإنقاذ هايبو ريال استيت رابع مصرف بالبلاد بعد أن أصبح على حافة الإفلاس من خلال التعهد بضمان حسابات التوفير الخاصة وإمكانية رفع الدولة لضماناتها للمصرف التي ترى أن انهياره من شأنه أن يؤدي لاتساع نطاق المشاكل في القطاع المصرفي.

 وقال زير المالية النمساوي إن حكومة بلاده ستقر الأربعاء المقبل ترفيعا في سقف ضمانات الدولة للودائع البنكية مقتدية بالنموذج الألماني.

 في كوبنهاغن توصلت البنوك الدانماركية إلى اتفاق مع الحكومة لضخ حوالي 4.37 مليارات يورو خلال السنتين القادمتين في إطار صندوق يتولى مساعدات المؤسسات المالية التي تمر بصعوبات وضمان ودائع المستثمرين.

 في فرنسا سيطر مصرف "بي أن بي باريبا" على مصرف فورتيس في بلجيكا ولوكسمبورغ في إطار صفقة بقيمة 7،14 مليارات دولار في حين أصبحت بلجيكا المساهم الأول في المجموعة المصرفية الفرنسية.

تداعيات الأزمة على دول الخليج العربي

يعتبر المحللون أن الذعر والخوف هما السبب الرئيس للأزمة في دول الخليج العربي بالإضافة إلى خسارة المستثمرين في البورصات العالمية وذهاب البعض إلى الاستثمار في سوق الذهب بدل الأسواق المالية.

 سجلت بورصات الدول الخليجية تراجعا كبيرا على خلفية التخوف من تداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاسها على المنطقة، رغم إقرار خطة لإنقاذ النظام المالي في الولايات المتحدة.

 باستثناء سوق الأوراق المالية السعودية، استأنفت بورصات الدول الخليجية الأخرى نشاطها الأحد بعد توقف دام أسبوعا بمناسبة عيد الفطر. وفيما كان مؤشر البحرين الأقل تراجعا بين البورصات الخليجية، حيث فقد المؤشر 7،8 نقاط عن آخر إقفال له يوم الخميس، خسر مؤشر بورصة دبي 6،86% لينهي الجلسة على 3،3844 نقطة، وهو أدنى مستوى له في غضون 18 شهرا. ومنذ بداية العام، خسر ما مجموعه 2،35%. وتراجعت السوق خصوصا بسبب القطاع العقاري الذي فقد 1،11%. وتراجعت أسهم شركة اعمار العملاقة الأحد بنسبة 3،12%، وهي اكبر خسارة لها في يوم واحد منذ قرابة ثمانية أعوام.

 وتدهورت البورصة الثانية في الإمارات العربية المتحدة، وهي سوق الأوراق المالية في ابوظبي، بنسبة 7،4% لتصل إلى 8،3769 نقطة، وذلك أيضا بسبب انخفاض في القطاع العقاري الذي خسر 9%. وتأثرت البورصتان بشكل كبير بتدهور أسعار اسهم كبرى الشركات العقارية وسحب مليارات الدولارات من الاستثمارات الأجنبية بسبب الأزمة المالية العالمية.

 وتراجعت بورصة الكويت، الثانية من حيث الحجم في العالم العربي، بنسبة 6،3% لتصل إلى 12379 نقطة، ووصلت إلى ما دون مستواها عند الإقفال في عام 2007، للمرة الثانية هذه السنة. وفي قطر، أنهت بورصة الدوحة يوم العمل بخسارة 7% لتصل إلى 16،8664 نقطة في حين تراجعت سوق الأوراق المالية في سلطنة عمان بنسبة 8،2%.

 وأقفل مؤشر البحرين العام عند مستوى 2،454،04 بانخفاض قدره 68،8 نقاط مقارنة بالماضي، حيث تداول المستثمرون في سوق البحرين للأوراق المالية 7، 437 ألف سهم، بقيمة إجمالية قدرها 9،302 ألف دينار بحريني، تم تنفيذها من خلال 53 صفقة، حيث ركز المستثمرون تعاملاتهم على أسهم قطاع الاستثمار الذي بلغت قيمة أسهمه المتداولة 2،213 ألف دينار أي ما نسبته 70% من القيمة الإجمالية للتداول وبكمية قدرها 1،313 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 26 صفقة

 وجاء بيت التمويل الخليجي في المركز الأول إذ بلغت قيمة أسهمه المتداولة 8،127 الف دينار أي ما نسبته 18،42% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 4،130 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 7 صفقات، أما المركز الثاني فكان لشركة الخليج للتعمير بقيمة قدرها 4،61 الف دينار أي ما نسبته 28،20% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها9،87 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 8 صفقات.

 وجاءت شركة البحرين للاتصالات (بتلكو) تاليا بقيمة قدرها 2،37 ألف دينار أي ما نسبته 28،12% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبكمية قدرها 6،53 ألف سهم، تم تنفيذها من خلال 10 صفقات. وتم تداول أسهم 14 شركة، ارتفعت أسعار أسهم شركة واحدة، بينما انخفضت أسعار أسهم 5 شركات، في حين حافظت بقية الشركات على أسعار اقفالاتها السابقة.

تداعيات الأزمة المالية على العدو الصهيوني

 بورصة تل أبيب التي شهدت انهيارا هوى بأسهمها إلى مستوى لم تألفه منذ عشر سنوات،وكانت أسعار أسهم معظم الشركات المدرجة في بورصة تل أبيب قد تراجعت بنسب غير مسبوقة تجاوزت 10% خلال يوم واحد.

 قلق العدو الصهيوني الذي برز على صفحات الصحف بات حديث الشارع وشغله الشاغل، مما دفع يديعوت أحرنوت للاستعانة بخبراء اقتصاديين وماليين لتقديم الإيضاحات والرد على كل سؤال محتمل من قبل الصهاينة القلقين على مدخراتهم. وعمدت الصحيفة إلى تخصيص خط هاتفي مفتوح كخدمة للقراء الباحثين عن جواب للسؤال الأهم في أذهانهم وهو: ما ذا نفعل بمدخراتنا واستثماراتنا؟

 القلق المسيطر بدا مفيدا لزعيمة حزب كاديما وزيرة الخارجية تسيفي ليفني في محاولاتها لتشكيل حكومة ائتلافية تخلف حكومة تصريف الأعمال الحالية، ففي ظل التوقعات السوداوية التي قدمها خبراء اقتصاديون صهاينة والتحذيرات من "ركود عميق" قادم اضطر شركاء ليفني إلى تحييد قدر من خلافاتهم، وتقليص هوامش مساوماتهم.

 وحذر الخبراء من الاستجابة لطلب حزب العمل بزيادة حجم الموازنة العامة في دولة العدو الصهيوني خدمة للطبقات الفقيرة.

ركود عميق

ورغم طمأنة الساسة وتصريحات ليفني حول "حصانة الاقتصاد القومي"، فقد أبدى الخبراء الصهاينة في اللقاء مع ليفني وباراك وجهة نظر متشائمة حيال مستقبل الاقتصاد في دولة العدو الصهيون التي تتجه بسرعة نحو "ركود عميق".

 وفي هذا الوقت نشرت هآرتس تقريرا عن الركود الذي بدأ يزحف على مواقع الاستجمام في الشمال، مبرزة الدعوات إلى تدخل الحكومة في أسواق المال والمرافق الاقتصادية في محاولة لوقف انهيارات بورصة تل أبيب.

 وتتوقع هآرتس بدء انهيار شركات صهيونية كبرى في مجال استيراد السيارات وتأجيرها، ورجحت تكرار أزمة صناديق التقاعد التي عصفت بالعدو الصهيوني عام 1996 جراء المخاوف من تراجع قيمتها في سوق المال، مما قاد إلى حملات بيع واسعة لأسهم صناديق التقاعد.

 وأشار ملحق هآرتس الاقتصادي "ذي ماركر" لتواصل الهبوط الحاد في بورصة تل أبيب علاوة على سندات الدين المعروفة كبرامج استثمار رصينة بنحو 7.5%.

تداعيات الأزمة على الدول الفقيرة والتي تعيش على المساعدات

 إن ضخ مليارات الدولارات لإنقاذ الصناعة المالية في العالم سيؤدى إلى تخفيض حاد للمعونات الإنسانية التي تقدمها الدول الكبرى في إطار الجهود لمحاربة الأمراض والفقر وإيواء اللاجئين.

 إن قطع المساعدات التي تقدمها الدول الغنية حاليا والتي لا تتجاوز 104 مليارات دولار سنويا سوف تؤدي الى نتائج كارثية (سيلين تشارفيريات المسؤولة الكبيرة بمنظمة أوكسفام الخيرية) أكدت أن "المساعدات الخارجية هي الضحية الأولى للأزمات الاقتصادية".

 وقال ستيف رادليت -وهو باحث كبير في مركز التنمية العالمية- إن واشنطن ستكون تحت ضغط شديد لتخفض تدريجيا إنفاقها على المساعدات الخارجية بعد أن وافقت على ضخ سبعمائة مليار دولار في إطار خطة لإنقاذ نظامها المالي المنهار. وحذر من أن انسحاب الولايات المتحدة يمكن أن يدفع غيرها من الجهات المانحة الغربية إلى خفض مساهماتها كذلك، أو تأخير تسليم الأموال التي تعهدت بدفعها.

 وأعلن أنطونيو جوتيريس مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن وكالات الأمم المتحدة تستعد لفترة صعبة.

تداعيات الأزمة على السلطة الفلسطينية

إن عجز الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية واليابان ودول الخليج العربي عن الوفاء بالتزاماتها المالية المقرة خلال مؤتمر باريس الاقتصادي 2007 سوف يؤدي الى تراجع خطير وقد يسبب انهيار السلطة الفلسطينية ماليا كونها تعتمد بشكل رئيس على المساعدات الأوروبية والأمريكية.

مستقبل الأزمة المالية على المستوى العالمي



خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في 2008 لتصل إلى 3.7% نزولا من 4.1% في تقديرات يناير/ كانون الثاني الماضي، وهو أقل مستوى منذ عام 2002 عندما بلغ المعدل 3.1%.

وأشار التقرير الذي تسربت نسخة منه إلى أن الدول الصناعية ذات الأسواق المالية والعقارية المتطورة تضررت بصورة أكبر مقارنة بالدول النامية نتيجة تصحيح أسعار العقارات.

وأضاف أن الدول النامية في موقع جيد بمواجهة الأزمة المالية والعقارية الحالية، حيث زاد ارتفاع أسعار السلع عائدات الصادرات. وقال كبير اقتصاديي الصندوق سايمون جونسون إن الاقتصاد الأميركي يكاد يتوقف، وتوقع أن يظل ضعيفا في الفصول القادمة نظرا لتفاقم مشاكل أسواق الإسكان والائتمان.

غير أن جونسون تجنب وصف حال اقتصاد الولايات المتحدة بالركود، في حين رأى أن أوروبا ستشهد قدرا من التراجع نتيجة الاضطراب الكبير بالأسواق المالية. ورأى أن اضطراب أسواق المال قد يكبح التدفقات المالية لمناطق مثل شرق أوروبا التي استفادت من تدفقات مصرفية كبيرة بالسنوات الأخيرة. وبيّن أن ضعف النمو العالمي قد ينال من الصادرات ويتسبب في تراجع أسعار السلع الأولية، موضحا أن ارتفاع أسعار النفط والغذاء بالأسواق العالمية زاد الضغوط التضخمية عالميا.

وقال محللون أن الإيرادات القياسية من صادرات النفط مولت الازدهار الاقتصادي في الخليج ودعمت احتياطيات البنوك المركزية وعززت فوائض الميزانيات وتركت الحكومات في وضع قوي لاستيعاب أثر أزمة الائتمان. لكن هناك حدود لما يمكن للبنوك المركزية أن تفعله. وقال راجا كيوان المحلل في بي.اف.سي انرجي المقيم في دبي "رغم ان الحكومات تتمتع بفوائض ضخمة إلا أنها لا يمكنها تمويل كل شيء."

الأزمات الاقتصادية مفتاح للحروب

ما دمنا نعتبر أن الأزمات الاقتصادية أهم أسباب الحروب وذلك استناداً إلى الوقائع التاريخية نقف هنيهة إلى أسباب هذه الأزمات وهل العالم على أبواب أزمات من هذا القبيل كورقة لحروب مستقبلية يعتبر النقد هو السبب الأول من أسباب الأزمات الاقتصادية ويعد الذهب المعدن الثمين هو الأساس في التعامل النقدي حيث ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أن هذه الأوراق ثابتة عن الذهب بمقدار قيمتها المكتوبة عليها كاملة ولقد استمر التكامل على أساس القاعدة الذهبية إلى ما قبيل الحرب العالمية الأولى ولكن لظروف الحرب علقت الدول هذه القاعدة وأصدرت أوراق نقدية بدون إلزام المصارف المركزية تبديلها ذهباً حسب القاعدة الذهبية .

وبعد انتهاء الحرب تداعت الدول إلى عقد مؤتمر جنوة 1922م وقررت العودة إلى نظام القاعدة الذهبية مع بعض التعديل حيث ربطت النقد بالذهب ولكنها لم تجعل تبديل الأوراق الثابتة بالذهب ميسوراً للأفراد إلا بقيمة معينة من الذهب حددت لها وزناً كحد أدنى ومثلاً في فرنسا يساوي وزن 12 كيلو جرام 215,000 فرنك.

إن العودة إلى قاعدة الذهب لم تعش طويلاً بسبب اندلاع الأزمة العالمية الكبرى 1929 حيث انهارت أسعار الأسهم وطفق المتعاملون يتخلصون منها فحدث إقبال شديد على الأوراق النقدية وسبب ذلك ضغط على تبديل الأوراق بالذهب



وعلقت دول العالم أجمع عملية تبديل الذهب وأول من نفذها بريطانيا سنة 1931 م ثم تبعتها أمريكا عام 1933 وفرنسا عام 1936 واستمر التكامل النقدي مضطرباً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

<u>بعد انتهاء الحرب وفى 22 تموز 1944عقد مؤتمر بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية وقررت إعادة ربط النقد بالذهب ولكن على نحو مختلف وكان أبرز قراراته:</u>

1- إعادة ربط النقد بالذهب على مستوى الدولة ، بحيث تحدد كل دولة وزناً معيناً من الذهب الصافي لوحدتها النقدية ولكن بدون حرية تبديل الذهب للأفراد إلا أن الدولار وحدة أعيد تبديله بالذهب بالنسبة للأرصدة الخارجية وكان ذلك لسببن .

a. خروج أمريكيا من الحرب العالمية الثانية وهي تحتوي على 25 مليار دولار من الأرصدة الذهبية في العالم والتي تقدر 25 مليار دولار (أي ثلث ذهب العالم).

b. رغبة أمريكيا في الهيمنة السياسية والاقتصادية على العالم.

2- اشترط على الدول الأعضاء أن تقوم بتثبيت سعر الصرف لنقدها من خلال سياسات معينة متناسبة مع عطاء الذهب والدولارات القابلة للتمويل إلى ذهب وسمح تقلبات لهذا السر لا تتجاوز حدود 1% وإلا تدخلت الدول لإعادته.

ولعل أبرز قرارات مؤتمر برتيون وودز الذي أقر نظام الصرف بالصرف بالذهب والذي استمر العمل بموجبه حتى تم إلغاؤه نهائياً بقرار أمريكا الشهر في 15 آب 1971 الذي ألغى قابلية الدولار للتحويل إلى الذهب .

بعد ذلك أصبح النقد يستعمل على أساس الزاوية الاسمية وبالتالي أصبحت الأوراق النقدية الإلزامية هي المستعملة وتأخذ قيمتها بقانون الدولة وترتفع وتنخفض بحسب اقتصاديات الدولة وسياساتها وإجراءاتها الاقتصادية في ذلك كإدارة ميزاتها التجارية وميزان مدفوعاتها وغير ذلك مما له علاقة

من الاستعراض السابق ذكره لأزمة النقد العالمية نستطيع أن نتوقع اتجاهات الأزمة المالية ومستقبلها القاتم خاصة وأن اضطراب التعامل بالنقد وعزوف المستثمرين عن التعامل بسوق العملات وتراجع قيمة صرف العملات العالمية وخاصة الدولار فإننا نقف بالمحصلة أمام الحقيقية التالية:

- عودة العالم إلى النزاعات المسلحة كأساس لحل الأزمات الاقتصادية.
- تعدد الأقطاب الاقتصادية العالمية بدل القطب الواحد.
- العودة إلى اقتصاص خيرات الشرق كونه الأقل تأثراً بالأزمة الاقتصادية والأكبر ثروة من المعادن الثمينة وخاصة الذهب.

انتهت ,,,

<u>www.almajdinfo.net</u>

نحو وعي أمني...